

دور حوكمة الشركات في تعزيز ممارسات الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية حول
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك -وكالة أم ابواقي بالجزائر
The role of governance in promoting Islamic banking practices
An analytical study on the CNEP BANQUE-
Oum Bouaghi Agency-algeria.

عثمانية عثمان
Otman atamnia

* شرفي نجاة
Nadjat chorfi

جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر

مخبر المقاولانية وإدارة المنظمات

otman.atmania@univ-tebessa.dz

nadjat.chorfi@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2025/04/30

تاريخ القبول: 2025/04/26

تاريخ الاستلام: 2025/01/19

الملخص: تناولت هذه الدراسة دور حوكمة الشركات في تعزيز ممارسات الصيرفة الإسلامية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك في وكالة أم البواقي بالجزائر. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات الميدانية والاستبيانات مع 41 موظفاً، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم دور حوكمة الشركات في تعزيز ممارسات الصيرفة الإسلامية، وأظهرت النتائج أن الصندوق يلتزم بمعايير الحوكمة الشرعية بنسبة 65%، مع وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة تضمن تطبيق الضوابط الإسلامية. كما كشفت الدراسة عن تحديات تواجه المؤسسة، أبرزها نقص الكوادر المتخصصة في الصيرفة الإسلامية وارتفاع تكاليف تطبيق معايير الحوكمة. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التدريب المستمر للكوادر، وتطوير التشريعات الداعمة، وإنشاء لجان حوكمة داخلية لتعزيز الرقابة والشفافية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، صيرفة إسلامية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

تصنف، حالاً، :Z12 :P43 :G34

Abstract :

This study examined the role of corporate governance in enhancing Islamic banking practices at the National Savings and Provident Fund-Bank in Oum El Bouaghi, Algeria. The research employed a descriptive analytical approach, collecting field data and surveys from 41 employees. The study aimed to analyze and evaluate the role of corporate governance in strengthening Islamic banking practices. Results showed that the fund adheres to Sharia governance standards at a rate of 65%, with an independent Sharia supervisory board ensuring the application of Islamic regulations. The study also revealed challenges facing the institution, most notably the shortage of specialized personnel in Islamic banking and the high costs of implementing governance standards. In light of these findings, the study recommended the need to enhance continuous training for personnel, develop supportive legislation, and establish internal governance committees to strengthen oversight and transparency.

Keywords: corporate governance, Islamic banking, National Savings and Reserve Fund.

Gel classification: G34; P43; Z12.

1. مقدمة.

شهد العالم سلسلة من الأزمات المالية والاقتصادية المتتالية التي هزت أركان الاقتصاد العالمي وعصفت بالعديد من دول العالم. وقد أظهرت هذه الأزمات الحاجة الملحة إلى تطوير وتفعيل آليات الرقابة والإدارة الرشيدة في المؤسسات المختلفة، سواء كانت حكومية أو خاصة. في خضم هذه التحديات، برزت حوكمة الشركات كمفهوم إداري حديث يهدف إلى تحقيق الجودة والتفوق في الأداء المؤسسي. وتعمل على تفعيل دور مجالس الإدارة والجمعيات العمومية لحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح. وفي ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة والتطورات المتسارعة في بيئة الأعمال العالمية، أصبحت الحوكمة ضرورة ملحة لضمان استدامة المؤسسات ونموها، وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمي.

تختلف البنوك عن باقي الشركات في أن انهيارها يؤثر على نطاق أوسع من الأشخاص ويضعف النظام المالي بأكمله، مما يترك آثاراً سلبية على الاقتصاد. هذا يضع مسؤولية كبيرة على أعضاء مجلس إدارة البنك لضمان العمليات السليمة والأمانة. ونظراً لأن أعضاء مجلس الإدارة لا يمكنهم القيام بكل شيء بأنفسهم، يجب عليهم تفويض بعض المهام والتأكد من قدرة الأشخاص الذين يفوضونهم، بالإضافة إلى وجود إطار لمراجعة استخدام السلطة بشكل صحيح وآمن.

يشكل القطاع المصرفي الإسلامي اليوم نموذجاً مالياً متميزاً يستمد أسسه من مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يسعى لتحقيق التوازن بين المنفعة الاقتصادية والقيم الأخلاقية. في ظل التحديات المتسارعة التي يواجهها القطاع المالي العالمي، أصبحت الحوكمة الرشيدة ضرورة استراتيجية للمؤسسات المالية الإسلامية، تهدف إلى تعزيز الشفافية والمصادقية والالتزام بالمعايير الشرعية. وفي السياق الإسلامي تكتسب حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية الإسلامية أهمية محورية تتجاوز المفهوم التقليدي للإدارة، لتصبح منظومة متكاملة تضمن التوافق بين المتطلبات الاقتصادية والضوابط الشرعية. فهي لا تقتصر على مجرد آليات الرقابة والتنظيم، بل تمتد لتشمل التأكيد على القيم الأخلاقية والمبادئ الإسلامية في إدارة المعاملات المالية.

يأتي هذا البحث في سياق التحول الاستراتيجي للمؤسسات المالية الجزائرية نحو تبني نماذج الصيرفة الإسلامية، حيث يركز على دراسة تحليلية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -وكالة أم البواقي بالجزائر كنموذج يعكس واقع تطبيق حوكمة الشركات ودورها في تعزيز المنظومة المصرفية الوطنية.

الإشكالية البحثية: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن لحوكمة الشركات أن تعزز ممارسات الصيرفة الإسلامية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بوكالة أم البواقي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مدى التزام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بمعايير الحوكمة الشرعية؟
 2. كيف تساهم آليات الحوكمة في تحقيق الشفافية والامتثال للضوابط الشرعية في المعاملات المصرفية؟
 3. ما التحديات التي تواجه تطبيق معايير الحوكمة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؟
- الفرضيات البحثية.**

تلعب حوكمة الشركات دوراً محورياً في تعزيز ممارسات الصيرفة الإسلامية بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط من خلال تحسين الأداء المؤسسي والالتزام بالمعايير الشرعية. وتنبثق عدة فرضيات كالتالي:

1. يلتزم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بمعايير الحوكمة الشرعية بنسبة تتجاوز 65%، ويتجلى ذلك في وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة وتوافق المنتجات المصرفية مع الضوابط الإسلامية.
2. تساهم آليات الحوكمة في تحقيق الشفافية والامتثال للضوابط الشرعية في المعاملات المصرفية بدرجة كبيرة، وذلك من خلال أنظمة الرقابة الداخلية وسياسات الامتثال الواضحة والإفصاح الدوري عن التقارير المالية والشرعية.
3. يواجه تطبيق معايير الحوكمة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عدة تحديات أبرزها نقص الكوادر المتخصصة في الصيرفة الإسلامية بنسبة كبيرة، وارتفاع تكاليف تطبيق معايير الحوكمة، وصعوبة التوفيق بين المتطلبات التنظيمية والشرعية.

المتغيرات الرئيسية للدراسة:

- المتغير المستقل : حوكمة الشركات.
- المتغير التابع: تعزيز ممارسات الصيرفة الإسلامية.

أهمية الدراسة:

- تسليط الضوء على دور حوكمة الشركات في تطوير الصيرفة الإسلامية.
- تحديد التحديات والفرص أمام تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة.
- تقديم مساهمة علمية تسلط الضوء على واقع حوكمة الشركات في المؤسسات المالية الجزائرية.
- تقديم رؤية تحليلية للممارسات الحالية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وعوامل ظهورها وكذا الصيرفة الإسلامية ومبادئها.
- تقييم مستوى تطبيق معايير حوكمة الشركات في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
- تحليل الآليات المستخدمة لضمان الالتزام بالمعايير الشرعية.

-اقتراح توصيات لتحسين ممارسات الحوكمة.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة ميدانية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في وكالة أم البواقي، حيث تم جمع البيانات عبر المقابلات والاستبيانات تحليل الوثائق والتقارير الداخلية.

الدراسات السابقة:

-دراسة بعنوان " الحوكمة في المصارف الإسلامية - مع الإشارة إلى مصرف الراجحي (وسيلة طالب، 2022)

حيث تناولت الدراسة مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية، ودورها في تحقيق مبادئ النزاهة، الشفافية، والمسؤولية، مع التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية. سلطت الدراسة الضوء على تجربة مصرف الراجحي باعتباره نموذجاً ناجحاً للمصرفية الإسلامية، حيث يجمع بين الامتثال لمعايير الحوكمة الحديثة والممارسات الشرعية، مما يساهم في تعزيز استقراره وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية. خلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية، وفي مقدمتها مصرف الراجحي السباق في امثاله لمبادئ الحوكمة واعتباره نموذجاً فعالاً يجمع بين الأخلاقيات المهنية والابتكار المصرفي بما يعزز التنمية الاقتصادية.

-دراسة بعنوان التحول إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر -الواقع والآفاق (أسمع سفيان2022):
تناقش الدراسة عملية تحويل البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية في الجزائر، معتمدة على مبادئ ومداخل تسهل الانتقال من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي. تستعرض الدراسة تجربة الجزائر في هذا المجال، بدءاً من تبني بنوك إسلامية مثل بنك البركة وبنك السلام، وصولاً إلى فتح نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية كالبانك الوطني الجزائري وبنوك أخرى عامة وخاصة. كما تسلط الدراسة الضوء على جهود الحكومة الجزائرية، بدءاً من إصلاحات قانون النقد والقرض 90-10 وحتى صدور القانون 20-02 الذي يحدد العمليات المصرفية الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، مما يوضح مسار فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

-دراسة بعنوان

does good governance intensify the impact of energy finance on globalization? Evidence from BRICS nations Md. Moninur Rahman2024 Md. Golam Faruque ،Md. Emran Hossain. (

تبحث الدراسة في تأثير تمويل الطاقة (الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة) على العولمة، مع التركيز على دور الحوكمة الجيدة في تعزيز هذا التأثير. توصلت النتائج إلى أن تمويل الوقود

الأحفوري يؤثر سلباً على العولة، بينما يعزز تمويل الطاقة المتجددة التكامل الاقتصادي العالمي. كما أظهرت أن الحوكمة الجيدة تعزز فعالية تمويل الطاقة في دفع العولة، مما يسלט الضوء على أهمية تحسين الحوكمة وتحويل الاستثمارات نحو الطاقة المتجددة لتحقيق نمو مستدام. استخدمت الدراسة مجموعة من الأدوات الإحصائية والاقتصادية المتقدمة لتحليل البيانات، بما في ذلك FMOLS و AMG و CCEMG لتقدير العلاقات الطويلة الأجل بين المتغيرات، كما تم جمع البيانات من مصادر مثل مؤشرات التنمية العالمية (WDI) ومؤشر العولة KOF. بعد استعراض الدراسات السابقة، يمكن تحديد الفجوات البحثية التالية:

تركيز محدود على السياق الجزائري: رغم أن دراسة أسمع سفيان (2022) تناولت الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أنها ركزت على الإطار القانوني والتحول العام دون التعمق في دراسة حالة محددة مثل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

غياب التحليل الميداني المفصل: افتقرت الدراسات السابقة إلى تحليل ميداني مفصل يقيس مدى التزام المؤسسات المالية الجزائرية بمعايير الحوكمة الشرعية من خلال استطلاعات رأي الموظفين والمسؤولين.

عدم التطرق للتحديات المحددة: لم تتناول الدراسات السابقة بشكل كافٍ التحديات المحددة التي تواجه تطبيق معايير الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الجزائرية، خاصة في ظل التحول الحديث نحو الصيرفة الإسلامية.

قلة التركيز على العلاقة بين الحوكمة والصيرفة الإسلامية: رغم أن دراسة وسيلة طالب (2022) تناولت الحوكمة في المصارف الإسلامية، إلا أنها ركزت على تجربة مصرف الراجحي في السعودية دون إسقاط ذلك على التجربة الجزائرية.

غياب المقاربة الكمية: معظم الدراسات السابقة اعتمدت على المقاربة الوصفية دون تقديم مؤشرات كمية دقيقة تقيس درجة الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية.

تمثل الإضافة العلمية للدراسة الحالية في النقاط التالية:

دراسة حالة مؤسسة مالية جزائرية: تقدم الدراسة تحليلاً معمقاً لتجربة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك في وكالة أم البواقي كنموذج للمؤسسات المالية الجزائرية التي تتبنى الصيرفة الإسلامية.

تحليل ميداني شامل: توفر الدراسة تحليلاً ميدانياً استناداً إلى بيانات جمعت من 41 موظفاً من مختلف المستويات الإدارية، مما يعطي صورة واقعية عن مدى تطبيق معايير الحوكمة الشرعية.

تحديد وتصنيف التحديات: تقدم الدراسة تصنيفاً منهجياً للتحديات التي تواجه تطبيق معايير الحوكمة في إطار الصيرفة الإسلامية في البيئة الجزائرية، مع قياس مدى تأثير كل تحدٍ.

قياس كمي لمدى الالتزام: تقدم الدراسة مؤشرات كمية دقيقة تقيس مدى التزام الصندوق بمعايير الحوكمة الشرعية (65%)، مما يسمح بتقييم موضوعي للتجربة. الربط بين الجانبين النظري والتطبيقي: تسعى الدراسة إلى سد الفجوة بين النظريات الأكاديمية حول الحوكمة والصيرفة الإسلامية وتطبيقاتها العملية في المؤسسات المالية الجزائرية. تقديم توصيات عملية: تطرح الدراسة توصيات محددة وقابلة للتطبيق لتعزيز ممارسات الحوكمة في إطار الصيرفة الإسلامية، استناداً إلى نتائج التحليل الميداني. مقارنة متعددة الأبعاد: تتناول الدراسة ثلاثة أبعاد أساسية (مدى الالتزام، مساهمة آليات الحوكمة، والتحديات) مما يقدم رؤية شاملة ومتكاملة للموضوع.

2. حوكمة الشركات.

1.2. ادبيات حول الحوكمة.

هي في الأصل هي كلمة إنجليزية مشتقة من اللاتينية واليونانية القديمة وتعني في الأصل السيطرة والتوجيه. كان معناها متداخلاً منذ فترة طويلة مع كلمة حكومة وكان يستخدم بشكل أساسي للإشارة إلى الأنشطة الإدارية والسياسية المتعلقة بالشؤون العامة الوطنية (Keping, 2018) ليستستخدم فيما بعد بذات الحروف، مع التغير في النطق في العديد من دول العالم تحت مسمى *gouvernance*، أما في الدول العربية فقد تم اعتماده في سنة 2003 من طرف مجمع اللغة العربية (حسني عبد الجليل آل غزوي، 2010) في ثلاثينيات القرن العشرين ظهرت بمفهومها الحديث، لكن تنظيم هذا المفهوم ضمن إطار تشريعي حديث بدأ فعلياً عام 1970، عندما أدرجت اللجنة الفدرالية الأمريكية للأوراق المالية والبورصات موضوع حوكمة الشركات في خططها الإصلاحية. في عام 1974، اكتسب المصطلح أبعاده القانونية من خلال استخدامه لحل نزاعات بين شركات مثل شركات سكك الحديد والشركات العقارية.

في منتصف الثمانينيات، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة من مبادئ حوكمة الشركات، تلتها تقارير رسمية عديدة دعت إلى تطبيق هذه المبادئ، مثل قانون Sarbanes-Oxley لعام 2002 في الولايات المتحدة، وقانون *Loi de sécurité financière* في فرنسا المتعلق بالأمن المالي.

رغم ذلك، لم ينتشر استخدام مصطلح "حوكمة الشركات" بشكل واسع إلا في أوائل التسعينيات، بعدما أعيدت صياغته من قبل علماء الاقتصاد والعلوم السياسية، وساهمت منظمات دولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نشره، وفي عام 1991، تشكلت لجنة Cadbury في بريطانيا من قبل مجلس التقارير المالية وبورصة لندن

وبعض المحللين الماليين. وأصدرت اللجنة تقريراً شهيراً يعرف بـ "Code of Best Practice" (كود الممارسات السليمة)، والذي تضمن 19 بنداً ركزت على تعزيز الممارسات السليمة للشركات وتوجيهها نحو إدارة أفضل وأكثر شفافية. (taleb, 2022)

2.2. العوامل المساعدة على ظهور حوكمة الشركات .

ظهور حوكمة الشركات كان نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتكنولوجية. فيما يلي أبرز العوامل التي ساعدت على بروز الحوكمة:

أ. الأزمات المالية العالمية.

- أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي والانخفاض الكبير في أسعار الأسهم.
- الإفلاس الكبير للشركات الكبرى مثل شركة Enron للطاقة في 2001 والتي تعتبر أكبر فضيحة مالية في التاريخ وتليها شركة WorldCom في 2002 بسبب التلاعب في البيانات المالية وخسارة المستثمرين مليارات الدولارات
وعمليات تزوير بمبالغ كبيرة (تضخيم حسابات الأصول بقيمة 11 مليار دولار) مما أدى إلى إفلاس الشركات وهز الثقة في الأسواق المالية الأمر الذي فرض وجود آليات رقابة وإدارة فعالة. (حسني عبد الجليل آل غزوي, 2010)

- أزمة الأسواق الآسيوية في منتصف التسعينيات، حيث أصيبت كل من تايلند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية بحالات عجز كبير في الحساب الجاري الخاص، ما اقتضى الإبقاء على سعر صرف الاقتراض الخارجي، وأدى إلى تعرض كبير لخطر الصرف الأجنبي في قطاعات الشركات والقطاعات المالية. مما تسبب في سلسلة من الصدمات الخارجية بتغيير البيئة الاقتصادية

ب. النظريات المؤثرة في ظهور حوكمة الشركات.

هناك عدة نظريات نشأت ممهدة ومفسرة ضرورة وجود حوكمة الشركات لتفادي الأخطاء والنقص وكذا مراقبة السلوكيات التي كانت تحكم عمل المديرين والمسريين، ومن أهم هذه النظريات التي قدمت تطوراً للحوكمة فيما يخص الياتها وقواعدها نجد نظرية الوكالة ، فصل الملكية عن الإدارة ،ومعالجة تضارب المصالح بين المالك والمدراء ، و نظرية أصحاب المصالح مراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية ، توسيع دائرة المسؤولية المؤسسية (هشام بورمة, 2017)

ج. التطورات التكنولوجية.

ساعدت الثورة الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح عن المعلومات، كما دعمت التطورات في نظم المعلومات والإدارة ظهور آليات رقابة جديدة مثل الرقابة الالكترونية ومعالجة البيانات.

3.2 تعريف حوكمة الشركات.

هناك عدة تعريف لحوكمة الشركات، عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها "مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها، وذوي المصلحة الآخرين من العالقات وتقدم حوكمة الشركات الهيكل الذي يتم من خلاله توضيح أهداف الشركة وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء".

- حوكمة الشركات هي مجموع الطرق العديدة التي يدير بها الأفراد والمؤسسات، العامة والخاصة، شؤونهم المشتركة بصفة مستمرة يمكن من خلالها استيعاب المصالح المتضاربة أو المتنوعة واتخاذ إجراءات تعاونية. وهي تشمل المؤسسات والأنظمة الرسمية المخولة بفرض الامتثال، فضلا عن الترتيبات غير الرسمية التي وافق عليها الأشخاص والمؤسسات أو رأوا أنها في مصلحتهم". (Keping, 2018,)

مما سبق نستنتج بان الحوكمة هي الإطار الذي تظهر فيه الشركات وجودها وتؤكد على التفاعلات بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة وأصحاب الأسهم والأطراف المعنية والهيئات التنظيمية الحكومية وطرائق المشاركة بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة وأصحاب الأسهم والأطراف المعنية والهيئات التنظيمية الحكومية مما يحد من التصرفات الغير سليمة والغير أخلاقية، وبالتالي فحوكمة الشركات تقوم بتنظيم وتوزيع الحقوق والواجبات بين أصحاب الأسهم، الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة كما هو مبين في الشكل رقم (01)

الشكل 1: الأطراف الأساسية لحوكمة الشركات



المراجع: (اساسيات-الحوكمة-مصطلحات-ومفاهيم, 2021)

4.2 أهداف حوكمة الشركات.

تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق عدد من الأهداف وأهمها:

أ- **الشفافية:** ومعناها الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابلاً للتحقق والرؤية السليمة

ب- **المساءلة:** يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أداؤها وهذا حق يضمنه القانون وأنظمة الحوكمة لهم. كما تضمن المساءلة مسؤولية جميع الأطراف فيما بينهم

ج-المسؤولية: الإحساس بالمسؤولية تجعل كل عضو يتصرف عضو بأخلاق مهنية عالية كما تساعد على بث روح التعاون بين كل أعضاء الحوكمة

د-المساواة: بين مالكي السهم الصغار وأصحاب الأسهم الكبيرة في التصويت والمشاركة في الجمعية العامة ، ومساءلة مجلس الإدارة، وحصة من توزيع الأرباح (اساسيات-الحوكمة-مصطلحات-ومفاهيم, 2021)

5.2 مبادئ حوكمة الشركات.

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبادئ أساسية لحوكمة الشركات عام 2004 كما هي موضحة في الشكل رقم (02) تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان حقوق المساهمين وأصحاب المصالح. (اساسيات-الحوكمة-مصطلحات-ومفاهيم, 2021) تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

الإطار القانوني: ضرورة توفر إطار فعال من القوانين والتشريعات والأسواق المالية الفعالة، ورفع القيود عن نقل رؤوس الأموال، ووجود نظام مؤسسي فعال يضمن تشريع وتطبيق البنية الفوقية اللازمة ويجب أن يكون هذا الإطار ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل

ضمان حقوق المساهمين: حماية حقوق المساهمين الأساسية، مثل حق نقل الأسهم، المشاركة في اتخاذ القرارات الهامة، والحصول على الأرباح ومنح المساهمين الحق في المشاركة الفعالة في الاجتماعات العمومية والتصويت على القرارات الكبرى.

المساواة في التعامل مع المساهمين: ضمان المساواة بين جميع المساهمين، بغض النظر عن حجم حصصهم أو نوعهم.

توفير الحماية الكافية ضد إساءة استخدام السلطة من قبل الأطراف المسيطرة

حقوق أصحاب المصلحة: الاعتراف بحقوق الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة (مثل العاملين، العملاء، والموردين).

تشجيع التعاون بين المؤسسة وهذه الأطراف لتعزيز استدامة المؤسسة.

الشفافية والإفصاح: توفير معلومات دقيقة وشاملة وفي الوقت المناسب عن جميع الجوانب المتعلقة بالمؤسسة، بما في ذلك الأداء المالي، هيكل الملكية، وحوكمة الشركة والالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي والمالي الدولية.

مسؤوليات مجلس الإدارة: ضمان توجيه وإشراف فعال على إدارة المؤسسة. تحمل مسؤولية أداء المؤسسة وضمان التزامها بالقوانين واللوائح.

الشكل 2: مبادئ الحوكمة الشركات



المراجع: (اساسيات-الحوكمة-مصطلحات-ومفاهيم, 2021)

3. تطبيق الحوكمة في مجال الصيرفة الإسلامية.

1.3 تعريف حوكمة المصارف.

حوكمة المصارف هي مجموعة من القواعد والممارسات التي تحدد كيفية إدارة المصارف وتنظيمها. تتضمن هذه الحوكمة تحديد دور ومسؤوليات وسلطات وحقوق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصرف، بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين الهيئات والشركات التابعة للمصرف، وكذلك العلاقة بين المساهمين والمصرف والأطراف أصحاب المصالح، كما تتضمن الحوكمة المصرفية (taleb, 2022):

-وضع الأهداف الاستراتيجية للمصارف.

-إدارة العمليات اليومية.

-إدارة أنشطة المصارف وتعاملاتها بطريقة آمنة وسليمة وفقاً للقوانين السارية لحماية مصالح المودعين.

-الوفاء بالالتزامات تجاه المساهمين وأصحاب المصالح.

وعليه فإن هذه الآليات تساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات المصرفية، حيث تعمل على حماية حقوق جميع الأطراف المعنية. فهي تضمن مراعاة مصالح حملة الأسهم والمودعين والفاعلين الداخليين والخارجيين من خلال إطار تنظيمي واضح وسلطات رقابية محددة. يمتد مفهوم الحوكمة ليشمل كل الجهات المؤثرة في أداء المصارف، مما يعزز الرقابة والشفافية والمساءلة. (taleb, 2022)

2.3 أهمية الحوكمة في مجال الصيرفة الإسلامية.

في ظل التغيرات العالمية السريعة، أصبحت الحوكمة المصرفية ضرورة استراتيجية. فالتطورات في الأسواق المالية والعملية والتكنولوجيا فرضت تحديات جديدة تتطلب مقاربات مبتكرة لإدارة

المخاطر. أصبح من الضروري التكيف المستمر مع المتغيرات، وتطوير أنظمة رقابة وإشراف أكثر مرونة وفعالية لضمان استقرار وسلامة النظام المصرفي. فالحوكمة لم تعد خياراً، بل استراتيجية أساسية للبقاء والنمو في عالم مالي معقد ومتسارع. (Elasrag, 2013)

3.3 مبادئ الحوكمة المصرفية.

في عام 1999، أصدرت لجنة بازل تقريراً هاماً حول تعزيز الحوكمة المصرفية، وتم تحديثه في عامي 2005 و2006. تضمن التقرير تسعة مبادئ أساسية تهدف إلى تحسين الإدارة والرقابة في المؤسسات المصرفية، وهي:

- تأهيل أعضاء مجلس الإدارة بما يضمن كفاءتهم وقدرتهم على اتخاذ القرارات السليمة.
- الإشراف والمصادقة على الأهداف الاستراتيجية للمصرف.
- تحديد واضح للمسؤوليات والمساءلة.
- الإشراف المستمر على الإدارة العليا.
- الاستفادة الفعالة من المراجعة الداخلية والخارجية.
- تصميم سياسات مكافآت متوافقة مع أهداف المؤسسة.
- ضمان الشفافية في الإدارة.
- فهم دقيق للهيكल التشغيلي.
- الالتزام بالإطار القانوني المنظم.

الهدف من هذه المبادئ هو تحقيق إدارة مصرفية فعالة وموثوقة. (Elasrag, 2013)

4.3 الحوكمة في المصارف الإسلامية.

كما جاء سابقاً فإن أغلب الدراسات تتفق على أن الحوكمة تستند إلى أربعة أسس رئيسة وهي: العدالة، تحديد المسؤوليات بدقة، المساءلة والمحاسبة، وأخيراً الشفافية التي تشمل الصدق والأمانة. والملاحظ أن هذا المفهوم يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية التي تحرص على حفظ الضروريات الخمس، ومنها المال، باعتباره مقصداً يجب صونه وحمايته بطرق مشروعة. كما أن الدين الإسلامي يدعم الوسائل التي تحقق الخير شريطة أن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة، إذ لا تبرر الغايات استخدام وسائل غير شرعية. (هشام بورمة, 2017)

من أهم المبادئ نذكر ما يلي:

أ. الامتثال للشريعة الإسلامية: وذلك من خلال التزام المصرف بجميع المعاملات المالية والأعمال التجارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وجود هيئة شرعية مستقلة للإشراف على العمليات وتقديم الفتاوى والمراجعات الشرعية والتأكد من مدى شرعية العمليات التي يعتمدها المصرف في نشاطه

ب.العدل: أهم الأسس التي تقوم عليها العقود الشرعية، حيث أن العدل والمساواة من أعظم الأسس التي تحكم بين الناس لقوله تعالى في سورة النساء الآية 135: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۚ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ۚ وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نُسُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾، كما أوجب الإسلام العدل حتى مع الخصم في قوله تعالى في سورة المائدة الآية 8 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ﴾

ج.الشورى: يؤكد المنظور الإسلامي أن العدل في الحكم لا يتحقق إلا من خلال الشورى. فالإنسان مهما بلغ من ذكاء، تظل لديه جوانب قصور لا يمكن إدراكها إلا برأي الآخرين. وهذا المبدأ ينطبق على العمل المصرفي الإسلامي، حيث يساهم التشاور وأخذ آراء جميع الأطراف المؤثرة في خلق بيئة تعاونية تسمح بحل المشكلات بطرق ودية ترضي جميع الأطراف ذات المصلحة.

د. المسؤولية: يؤكد الإسلام على المسؤولية الأخلاقية والشرعية في التعاملات، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته". فالمسلم مسؤول ليس فقط أمام الناس، بل أمام الله أولاً، مما يحتم عليه أداء مسؤولياته بأمانة وإخلاص في كل مجال من مجالات حياته

هـ.المساءلة: المساءلة هي آلية أساسية لضمان الالتزام والعدالة، حيث تهدف إلى إلزام المسؤولين بتحقيق التزاماتهم من خلال نظام داخلي شفاف. تعمل كأداة رقابية فعالة تضمن المصادقية ومعالجة أي تقصير، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفات. وهي بذلك تشكل عنصراً محورياً في تطوير الأداء الإداري والقانوني، وتساهم في بناء نظام قضائي عادل يخدم مصالح الدولة والمجتمع.

و. الشفافية: تشير إلى الصدق والأمانة والدقة في توفير المعلومات المتعلقة بأنشطة المصرف وتمكين أصحاب المصالح من فهمها بوضوح. تركز الشفافية على الإشراف المباشر على العمليات لضمان احترام الحقوق وتكافؤ الفرص، إضافة إلى تحسين إدارة الموارد وحماية المصالح المختلفة، مع تمكين المعنيين من اتخاذ قرارات مستنيرة تعزز علاقتهم بالمؤسسة (هشام بورمة, 2017)

فالحوكمة في المصارف الإسلامية يحكمها الالتزام بتلك المبادئ، على عكس ما هو موجود في البنوك التقليدية المبني على هدف تعظيم الربح حيث تلتزم البنوك الإسلامية بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة وعدم المتاجرة بالدين إضافة إلى ما تتميز به هذه البنوك من وجود هيئة الرقابة

الشرعية التي تعمل على التأكد من مطابقة عمليات المصارف الإسلامية مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وهذا يجد ذاته يمثل ركنا مهما من أركان الرقابة والمساءلة والشفافية، حيث لا تنظر هذه الهيئة إلى الربح المتحقق من العملية بل يهتمها مشروعيتها وانسجامها مع الفلسفة الإسلامية، ما يؤثر مباشرة على اختيار البنوك لنوع الاستثمار والابتعاد عما هو محرم أو يوجد فيه شبهة الحرام. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض العائد من عمليات البنوك، لكن في الوقت نفسه فإنه يبعث على الثقة والطمأنينة لدى المودعين ويدفعهم إلى توجيه مدخراتهم إلى البنوك الإسلامية، وبالنسبة يخلق حالة من التنافس الشديد مع البنوك التقليدية. (Elasrag, 2013)

4. الدراسة الميدانية

1.4 نظرة عامة حول صندوق التوفير والاحتياط:

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في عام 1964، اين كان الهدف الأساسي من إنشائه دعم التنمية الاقتصادية للجزائر وتوفير التمويل للسكن (cneп). (banque, 2024.)

2.4 فروع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك:

يضم الصندوق الهياكل الموزعة على 58 ولاية، 224 فرع تجاري، 17 إدارة للشبكة التجارية وكالة واحدة مخصصة للتمويل الإسلامي، 118 شباك مختص بالتمويل الإسلامي. يظهر هذا التوزيع التوسع الكبير للبنك في شبكة الفروع التجارية البنك اين بدأ مؤخرا في 2020 بالتوسع في خدمات التمويل الإسلامي، حيث خصص وكالة واحدة و118 شباكاً لهذه الخدمات.

3.4. وصف أداة الدراسة (الاستبيان):

أ. طبيعة الأداة:

- نوع الأداة : استبيان مصمم لتقييم الحوكمة الشرعية.
- الغرض : جمع بيانات نوعية وكمية حول واقع الحوكمة الشرعية في المؤسسة المصرفية.

الجدول 1: يوضح اقسام الاستبيان

البنية التنظيمية	أنواع الأسئلة
_المعلومات الشخصية _ تقييم الحوكمة الشرعية _التحديات والاقتراحات _ نموذج التحليل الافتراضي	-أسئلة مغلقة متعددة الخيارات -أسئلة تقييم على مقياس لكرت (1-5) -سؤال مفتوح للاقتراحات

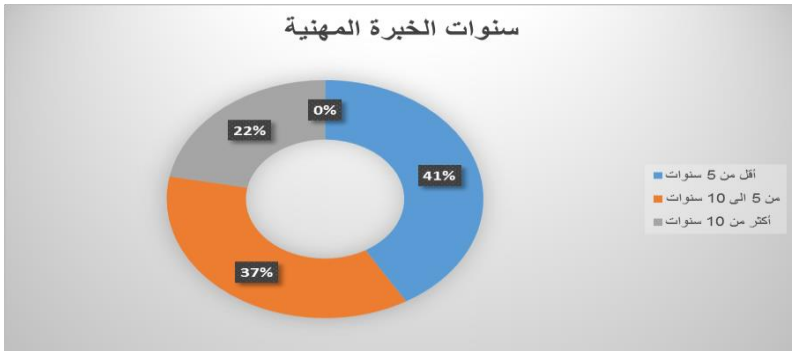
المراجع: من اعداد الباحثين بعد الاطلاع على شروط اعداد استبيان.

3.5. بعض خصائص اداة الدراسة:

أ-الصدق: تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين وهي الطريقة الاكثر شيوعا وانطلاقا من ملاحظات واقتراحات المحكمين المختلفة تم حذف وتعديل وصياغة بعض الفقرات، احتوت المجموعة على استاذ جامعي (2)، طلبة دكتوراه متخرجين في الميدان (4)، رئيس مصلحة مصرف متقاعد (1).

ب-الثبات: في سياق الاستبيانات، يشير مصطلح "الثبات" أو "الموثوقية" (reliability) إلى قدرة الأداة المستخدمة في القياس على إعطاء نتائج متسقة وثابتة في مرات متعددة من القياس، بشرط أن تكون الظروف متساوية.

الشكل 3: يوضح توزيع الخبرة المهنية



المراجع: من اعداد الباحثين.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 03 أن نسبة الموظفين الذين يمتلكون خبرة مهنية أقل من 5 سنوات كان بنسبة 41% ومن ثم الموظفين الذين يملكون خبرة مهنية بين 5 الى 10 سنوات كانت نسبتهم 37 % اما في الاخير بأقل نسبة من بين العينات نجد ان الموظفين الذين يملكون خبرة مهنية تجاوزت 10 سنوات يمثلون 22 %.

جدول 02: جدول تحليل وضوابط الاستبيان وادوات جمع وتحديد البيانات

أدوات جمع البيانات	التحليل الإحصائي	الضوابط المنهجية	محددات العينة
1. الاستبيان الإلكتروني.	-برنامج SPSS	-السرية التامة.	-صغر حجم المؤسسة.
2. المقابلات الشخصية.	-للتحليل.	-الموافقة المسبقة.	-محدودية التنوع الوظيفي.
3. ورش عمل مركزية	-اختبارات الصدق والثبات.	-عدم الإكراه على المشاركة.	-التركيز الجغرافي (وكالة واحدة).
	-التحليل الوصفي والاستدلالي.		

المراجع: من اعداد الباحثين.

يوضح الجدول رقم 02 الطرق المتبعة في الدراسة التطبيقية وكيفيات تحليل البيانات وسبب اختيارها للوصول للنتائج المرجوة من الدراسة.

جدول 03: جدول تحليل وضوابط الاستبيان وادوات جمع وتحديد البيانات

أدوات جمع البيانات	التحليل الإحصائي	الضوابط المنهجية	محددات العينة
1. الاستبيان الإلكتروني. 2. المقابلات الشخصية. 3. ورش عمل مركزة	- برنامج SPSS للتحليل. - اختبارات الصدق والثبات. - التحليل الوصفي والاستدلالي.	- السرية التامة. - الموافقة المسبقة. - عدم الإكراه على المشاركة.	- صغر حجم المؤسسة. - محدودية التنوع الوظيفي. - التركيز الجغرافي (وكالة واحدة).

المراجع: من اعداد الباحثين.

يوضح الجدول رقم 03 الطرق المتبعة في الدراسة التطبيقية وكيفيات تحليل البيانات وسبب اختيارها للوصول للنتائج المرجوة من الدراسة.

جدول 4: يوضح فقرات الاستبيان.

الأبعاد	رقم الفقرة	فقرات الاستبيان
البعد الأول:	01	هل توجد هيئة رقابة شرعية مستقلة؟
	02	مدى التزام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بمعايير الحوكمة الشرعية
	03	هل هناك التزام المنتجات المصرفية بالضوابط الشرعية؟
	04	هل هناك شفافية في الإفصاح عن المعاملات المالية؟
البعد الثاني:	05	هل هناك نظام رقابة داخلي قوي؟
	06	هل سياسات الامتثال الشرعي واضحة؟
	07	وجود تدريب مستمر للموظفين؟
	08	تطوير أنظمة تكنولوجية للمراقبة والتدقيق؟
	09	هل هناك افصاح دوري عن التقارير المالية والشرعية؟
البعد الثالث:	10	هل الكوادر المتخصصة في الصيرفة الإسلامية محدودة؟
	11	هل هناك تكلفة عالية لتطبيق معايير الحوكمة؟
	12	هل يوجد صعوبة للتوفيق بين المتطلبات التنظيمية والشرعية؟
	13	هل هناك ضعف في البنية التحتية التكنولوجية؟
	14	هل هناك تغيرات مستمرة في التشريعات المصرفية؟

المراجع: من اعداد الباحثين.

4.5. صدق الاتساق الداخلي والثبات.

جدول 5: صدق الاتساق الداخلي والثبات لفقرات البعد الاول

رقم الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	قيمة Sig	عدد العينات	مستوى الدلالة
01	0.633	,000	41	دال عند 0.01
02	0.499	,000	41	دال عند 0.01
03	0.554	,000	41	دال عند 0.01
04	0.327	,000	41	دال عند 0.01

المراجع: برنامج spss نسخة 25.

توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين جميع المتغيرات.

حيث أن قيمة **Sig** أقل من 0.01 لجميع الارتباطات، مما يشير إلى وجود ارتباط معنوي بين المتغيرات، لكن قوة الارتباط مع المتغير 4 أقل من قوة الارتباط بين المتغيرات 1، 2، 3، حيث تتراوح قيم معامل الارتباط مع المتغير 4 و0.289 و0.392 مما يدل على ارتباط ضعيف إلى متوسط.

جدول 6: صدق الاتساق الداخلي والثبات لفقرات البعد الثاني

رقم الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	قيمة Sig	عدد العينات	مستوى الدلالة
05	0.636	,000	41	دال عند 0.01
06	0.336	,000	41	دال عند 0.01
07	0.636	,000	41	دال عند 0.01
08	0.480	,000	41	دال عند 0.01
09	0.325	,000	41	دال عند 0.01

المراجع: برنامج spss نسخة 25.

بناءً على المخرجات التي تم الحصول عليها، يمكننا إبداء الملاحظات التالية:

- يوجد ارتباط متوسط بين الفقرات المختلفة، معظم معاملات الارتباط بيرسون تقع ضمن النطاق 0.3 - 0.6 تقريباً، مما يشير إلى ارتباط ضعيف أو متوسط.
- أقوى ارتباط موجود هو بين الفقرة رقم 5 والفقرة رقم 87، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون 0.48، هذا يعتبر ارتباطاً معتدلاً وذا دلالة إحصائية، كما أظهرته قيمة **sig**.

3. هذه النتائج قد تشير إلى أن الفقرات تقيس جوانب مختلفة أو مستقلة.
4. من المهم الإشارة إلى أن معامل الارتباط بيرسون يقيس فقط الارتباط الخطي، لذلك إذا كانت هناك علاقات غير خطية بين الفقرات، فلن يتم اكتشافها من خلال هذا الاختبار.

جدول 7: صدق الاتساق الداخلي والثبات لفقرات البعد الثالث

رقم الفقرة	معامل الارتباط بيرسون	قيمة Sig	عدد العينات	مستوى الدلالة
10	0.67	,000	41	دال عند 0.01
11	0.90	,000	41	دال عند 0.01
12	0.72	,000	41	دال عند 0.01
13	0.52	,000	41	دال عند 0.01
14	0.82	,000	41	دال عند 0.01

المراجع: برنامج spss نسخة 25.

- الارتباط القوي بين الفقرات 10 و 11 و 12 (0.90، 0.72 على التوالي) يشير إلى أن الإجابات على هذه الفقرات كانت متسقة إلى حد كبير، قد يكون هناك عامل أو سمة مشتركة تؤثر على الإجابات لهذه الفقرات.
- الارتباط الضعيف بين الفقرة 12 والفقرات 10 و 13 (0.21، 0.30 على التوالي) يشير إلى أن الإجابات على الفقرة 12 كانت مختلفة نسبياً عن إجابات الفقرات الأخرى.
- عدم الارتباط بين الفقرتين 11 و 12 (0.00) يعني أن الإجابات عليهما كانت مستقلة تماماً ولا علاقة بينهما.
- معدلات الفقرات تراوحت بين 2.8 و 3.6، مما يشير إلى أن معظم الإجابات كانت محايدة أو موافقة بدرجة معتدلة.
- أعلى معدل كان للفقرتين 10 و 14 (3.6)، مما يعني أن المشاركين كانوا أكثر ميلاً للموافقة على هاتين الفقرتين.
- أدنى معدل كان للفقرة 11 (2.8)، مما يشير إلى أن المشاركين كانوا أقل ميلاً للموافقة على هذه الفقرة.

جدول 8: يوضح نتائج ثبات الفا كرونباخ.

عدد البنود	الفا كرونباخ
14	,747

المراجع: برنامج spss نسخة 25.

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنك في وكالة أم البواقي موثوقية عالية للاستبيان المستخدم (معامل ألفا كرونباخ = 0.747). تبين من تحليل البيانات أن المؤسسة تلتزم بمعايير الحوكمة الشرعية بنسبة 73.75%، متجاوزة التوقعات الأولية (65%)، مع وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة (85%) والتزام واضح بالضوابط الإسلامية في المنتجات المصرفية (75%). كما تساهم آليات الحوكمة في تحقيق الشفافية والامتثال بنسبة 67%، مع الحاجة إلى تعزيز التدريب المستمر للموظفين (60%). تواجه المؤسسة تحديات كبيرة (76.2%) أبرزها نقص الكوادر المتخصصة في الصيرفة الإسلامية (85%) وارتفاع تكاليف تطبيق معايير الحوكمة (78%). أكدت نتائج تحليل العلاقات وجود ارتباط إيجابي قوي (0.82) بين الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية وتعزيز ممارسات الصيرفة الإسلامية، مما يؤكد الفرضية الرئيسية للدراسة ويوفر أساساً متيناً لصياغة توصيات عملية.

6. خاتمة

يمكن القول إن حوكمة الشركات تلعب دوراً محورياً في تعزيز ممارسات الصيرفة الإسلامية، حيث تعد منظومة متكاملة تتجاوز مفهوم الرقابة التقليدية إلى آلية شاملة تضمن الجودة والالتزام بالمعايير الشرعية. فالحوكمة ليست مجرد إطار تنظيمي، بل هي رافد أساسي لتطوير المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تعمل على خلق بيئة مؤسسية قائمة على الشفافية والنزاهة، مما يعزز الثقة بين العملاء وأصحاب المصلحة.

تؤكد نتائج البحث أن العلاقة بين الحوكمة والصيرفة الإسلامية علاقة جدلية ومتداخلة، حيث تساهم الحوكمة الفعالة في تعزيز الثقة المجتمعية، وجذب الاستثمارات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما تُبرز الدراسة أهمية تطوير الأطر المؤسسية والتشريعية التي تدعم تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، مما يساهم في بناء قطاع مصرفي إسلامي قوي ومستدام، قادر على مواجهة التحديات المعاصرة وتحقيق النمو الاقتصادي.

علاوة على ذلك، تساهم الحوكمة في تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يقلل من المخاطر المالية ويعزز استقرار النظام المصرفي. كما أنها تعمل على تحسين سمعة المؤسسات المالية الإسلامية، مما يجعلها أكثر جاذبية للعملاء والمستثمرين. أخيراً، يمكن اعتبار الحوكمة أداة استراتيجية لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والقيم الأخلاقية، مما يعكس جوهر الصيرفة الإسلامية.

من خلال ما سبق يمكن إدراج التوصيات التالية:

ضرورة تطوير أطر مؤسسية متخصصة للرقابة الشرعية: من خلال إنشاء هياكل مؤسسية متخصصة تعنى بالرقابة الشرعية، مثل هيئات رقابة مستقلة تضم خبراء في الفقه الإسلامي والتمويل الإسلامي. هذه الهيئات يجب أن تكون ذات صلاحيات واسعة لمراجعة المنتجات والخدمات المصرفية، والتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما ينبغي تعزيز استقلاليتها لضمان نزاهة قراراتها وعدم تأثرها بالضغط الإداري أو التجاري.

نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة أن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يلتزم بمعايير الحوكمة الشرعية بنسبة 65%، مع وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة تضمن تطبيق الضوابط الإسلامية. كما كشفت الدراسة عن تحديات تواجه المؤسسة، أبرزها نقص الكوادر المتخصصة في الصيرفة الإسلامية وارتفاع تكاليف تطبيق معايير الحوكمة.

التوصيات

في ضوء النتائج، أوصت الدراسة بضرورة:

- تعزيز التدريب المستمر للكوادر.
- تطوير التشريعات الداعمة للصيرفة الإسلامية.
- إنشاء لجان حوكمة داخلية لتعزيز الرقابة والشفافية.

7. قائمة المراجع.

المراجع باللغة العربية

- قادري محمد الطاهر وآخرون (2014)، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر
- بطاهر، ب. و بطاهر، س. (2022). تحول البنوك التقليدية إلى العمل في مجال الصيرفة الإسلامية: دراسة أداء البنك الأهلي التجاري السعودي خلال الفترة 1998-2018 [Articles Scientifiques Et Publications, Université Mustapha Stambouli -Mascara]
- حسين عبد المطلب الاسرج، (2013). الحوكمة والامتثال في البنوك الإسلامية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مصر
- نماذج تحول البنوك التقليدية للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية ، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان. - بطاهر، ب (2022)
- اسمع ، س. (2022). التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط ، جامعة الجزائر 03

-
- حسني عبد الجليل آل غزوي. (2010). حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات [Majester]. الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- هشام بورمة. (2017). الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية [Doctorat], جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- مركز أبو ظبي للحوكمة (2021). تقرير حول أساسيات-الحوكمة-مصطلحات-ومفاهيم .
المراجع باللغة الأجنبية
- Taleb, wassila. (2022). Governance in islamic banks—with reference to al-rajhi bank. 2022, 198–181
- Keping, Y. (2018). Governance and Good Governance: A New Framework for Political Analysis. Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, 11(1), 1–8. <https://doi.org/10.1007/s40647-017-0197-4>
- Caisse Nationale d'Épargne et de Prévoyance-Banque.
<https://www.cnepbanque.dz/web>, consulté le 30/11/2024